الترقيم الدولي الموحد للطباعة 2735-5209 الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2805-2455

دراسة ميدانية لمتطلبات خصخصة الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي

د. نور مسعود سعد المالكي

أخصائي إشراف تربوي

الإدارة العامة للتعليم بمنطقة مكة المكرمة

المستخلص:

هدف هذا البحث إلى تشخيص درجة واقع تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي من وجهة نظر أفراد العينة، وتحديد متطلبات خصخصتها، ثم الكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصتها تعزى لمتغيرات: (طبيعة العمل، والمؤهل العلمي)، واستخدم البحث المنهج الوصفي المسحي، وتمثل مجتمع البحث الميداني في جميع مساعدي مديري التعليم للخدمات، ومديري جودة الخدمات، ومديري الخدمات المشتركة بالإدارات التعليمية، وإجمالي عددهم (48) فردًا، وقد استهدف الباحث تطبيق الاستبانة على جميع أفراد مجتمع البحث الأصلي، وأجاب عنها (44) فردًا. وتوصل البحث إلى أنَّ درجة تحقق الخدمات التعليمية المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي جاء بدرجة موافقة كبيرة جدًا، وأنَّ متطلبات خصخصة الخدمات التعليمية المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي جاءت بدرجة موافقة كبيرة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة تحقق شؤون المباني في التعليم العام السعودي، ومتطلبات خصخصتها حسب متغيرات: (طبيعة العمل، وسنوات الخبرة). وأوصى البحث بضرورة إعادة هيكلة الخدمات المساندة بما يتناسب مع خصخصتها، وتبني ضوابط محددة لمساهمة القطاع الخاص بتوافر الخدمات التعليمية المساندة، وتأهيل أيادي وطنية مهنية في الصيانة والتشغيل، وإدارة المستودعات، والنقل والخدمات، وتجهيزهم لسوق العمل في خصخصة الخدمات المساندة.

الكلمات المفتاحية: متطلبات خصخصة الخدمات المساندة، المستودعات، التعليم العام.

A Field Study on the Requirements for Privatizing Support Services (Warehouses) in Saudi Public Education

Abstract

This study aimed to diagnose the degree of realization of support services (warehouses) in Saudi public education from the perspective of the sample members, identify the requirements for their privatization, and then reveal the significance of statistical differences between the mean responses of the sample members regarding the degree of realization of support services (warehouses) in Saudi public education and the requirements for their privatization attributable to the variables: (nature of work, educational qualification). The study employed the descriptive survey method. The field study population consisted of all assistants to education directors for services, services quality directors, and shared services directors in educational directorates, totaling (48) individuals. The researcher aimed to administer the questionnaire to all members of the original study population, and (44) individuals responded. The study found that the degree of realization of educational support services (warehouses) in Saudi public education was at a very high level of agreement, and the requirements for privatizing educational support services (warehouses) in Saudi public education were at a high level of agreement. There were no

statistically significant differences between the mean responses of the sample members regarding the degree of realization of building affairs in Saudi public education and the requirements for their privatization according to the variables: (nature of work, years of experience). The study recommended the necessity of restructuring support services in a manner consistent with their privatization, adopting specific controls for private sector contribution to the provision of educational support services, and qualifying professional national workforce in maintenance and operation, warehouse management, transportation and services, and preparing them for the labor market in the privatization of support services.
Keywords: Requirements for privatizing support services, warehouses, public education.

مقدمة البحث:

تسهم الخدمات التعليمية المساندة -ومن أبرزها إدارة المستودعات- بشكل مباشر في تهيئة البيئة التعليمية، من خلال توفير كافة الخدمات الإدارية والمالية، واستثمار الميزانيات المخصصة لمختلف الإدارات والمدارس التابعة لها، وطرح المشاريع وعمليات الإنشاء، والترميم والتأهيل وإنشاء المدارس والفصول الإضافية، والإشراف على تنفيذها، وتنفيذ كافة أعمال الصيانة للمباني التعليمية، وتوفير الأراضي لإنشاء المدارس والمرافق المساندة التابعة لها، والمستودعات، وتقديم النقل والخدمات لكافة منسوبي الإدارة، وذلك بما يساعدها على أداء مهامها وزيادة فاعليتها (الدليل التنظيمي للخدمات المساندة، 1444هـ).

وقد ركزت رؤية السعودية٢٠٣٠ على زيادة مساهمة القطاع الخاص من ٤٠٪ إلى ٦٥٪ من إجمالي الناتج الوطني (رؤية السعودية2030، 2016،51)، وأشار الخزاعلة (2019) إلى أنَّ الخصخصة عبارة عن عدد من السياسات المتكاملة التي تساعد على تحسين وتطوير مؤسسات التعليم المختلفة، وفق أطر حوكمة واضحة، وتخفف من الأعباء المالية على الدولة بالسماح للمستثمرين من المشاركة وفق أسس واضحة؛ حيث تتم الشراكة بين القطاعين العام والخاص للارتقاء بواقع التعليم في مختلف المراحل الدراسية، فقد ارتفعت تكلفته نتيجة لزيادة الطلب، مما أدى إلى التراجع عن تمويله ليكون ذو جودة مرتفعة تتناسب مع المتطلبات الحديثة، ويحقق ميزة تنافسية مستدامة، ويتحول دور وزارة التعليم في نظام الخصخصة إلى مراقب ومشرف على إنجاز تلك الخدمات من قبل القطاع الخاص في ضوء أطر حوكمة واضحة؛ حيث يتم تقاسم المخاطر بين القطاعين الخاص والعام، مع ضمان أعلى معايير الكفاءة في الأداء، والرقابة المالية، ومتابعة التكاليف.

وقد أوصى منتدى ومعرض التعليم الدولي السابع بالاهتمام بالمشاركة المجتمعية في التعليم، وزيادة دعم القطاع الخاص للمشاركة في تحسين وتجويد التعليم؛ كون هذا الأمر مطلوبًا العمل عليه عاجلًا من قبل الوزارة والقطاع الخاص، وخاصة مع الحركة الحالية نحو الإسراع في برامج الخصخصة بالمملكة (موقع وزارة التعليم).

وذكر المالكي (2020) أنَّ أهمية الخدمات التعليمية المساندة تكمن في تعزيز التميز، ولذلك أولت المؤسسات التعليمية اهتمامًا كبيراً بتطوير خدماتها، من خلال المراجعة والتقويم المستمر لجميع مؤشرات أداء تلك الخدمات؛ حيث إنَّ عمليات التقويم توفر تحليلاً وصفيًا شاملًا ودقيقًا لجميع الخطوات والآليات التي يتبعها مزود الخدمة، وتركز على الممارسات الإيجابية وتعززها، وتقف على أهم نقاط الضعف من أجل تحسينها وتطويرها، ليكون تقديم الخدمات التعليمية المساندة أكثر فاعلية، وتحقيقًا للتطلعات ونقاط القوة.

وتأسيسًا على ما سبق جاء هذا البحث ليشخص درجة تحقق واقع خصخصة الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي، وأهميتها في تحسين الخدمة من خلال الفهم الحقيقي لدور الخدمات التعليمية المساندة، والتي تسهم في تطوير السياسات والإستراتيجيات لدعم المجال التعليمي، ورسم الاتجاهات اللازمة في تحسين جودة الخدمة في التعليم العام، ودعم متخذي القرار، للوقوف على جوانب الضعف ومعالجتها، وتعزيز الجوانب الإيجابية في جميع العمليات التعليمية المساندة، والذي بدوره سيجعل العملية التعليمية أكثر فاعلية في تحقيق أهدافها المستقبلية.

مشكلة البحث:

شهدت جميع المسارات التنموية في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تغيرات شاملة، وفي مقدمة تلك المسارات مسار التعليم العام، وأصبح مسار التعليم يلقى الدعم والميزانية الكبيرة من قبل الحكومة السعودية، ومع كل ذلك الدعم إلا أنَّه لايزال يواجه تحديات تعيق تقدمه؛ حيث أشارت نتائج دراسة السويلم (٢٠١٧) إلى ضعف استثمار القطاع الخاص في مدارس التعليم العام بالمملكة، وحاجة التعليم لاستثمار القطاع الخاص في بناء قاعدة تعليمية قوية، قادرة على إعداد متعلمين متميزين.

وتوصلت نتائج دراسة السلمي والقحطاني (2019) إلى وجود مشكلات في التعليم الحكومي بوضعه الحالي، وكانت النتائج مرتفعة في بعض البنود مثل: قلة توفر الإمكانات والتجهيزات المطلوبة من معامل ومختبرات، والبيئة المدرسية غير جاذبة للمتعلمين، وقلة الخدمات الطلابية المتوفرة بالمدارس التي تنافي معايير الجودة، وذكرت دراسة السعدي، والمحروقية (2021) أنَّ أقوى التحديات التي تحول دون تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي التحديات الإدارية والفنية، وأنَّ تنظيم مساهمة القطاع الخاص، وتسريع التنفيذ لبرامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطويرها بما يخدم العملية التعليمية بأفكار خلاقة جاء بدرجة عالية.

وذكر تقرير إحصاءات التعليم العام (1443هـ) أنَّ نسبة مشاركة القطاع الخاص في التعليم العام الأهلي لم تتجاوز (14.0%) مقارنة بمدارس التعليم العام؛ حيث بلغ عدد المدارس الأهلية (4978) مدرسة.

ولتطوير النظم التعليمية وإصلاحها اعتمادًا على التخصيص التي فرضته الظروف والتغيرات؛ بدأت كثير من الدول والمؤسسات التعليمية عمليات التخصيص في كل محاور العملية التعليمية، ورافق ذلك كثير من التغيرات والتحديات التي واجهت هذه الخطوات، كارتفاع التكلفة المادية، وضعف تأهيل الخدمات المساندة المؤهلة، وضعف البنية التحتية وغيرها، لكن رغم هذه التحديات، فإنَّ الانطباع العام لدى المهتمين بالشأن التعليمي حول أثر التخصيص على العملية التعليمية يبدو إيجابيًا، فقد جاءت نتائج العديد من الدراسات لتؤكد على الأثر الإيجابي لتفعيل التخصيص لاسيما في إجراء التجارب المتعلقة بها (ذياب، ٢٠١٦)، وأظهرت نتائج دراسة حشيبري (2020) أنَّ تقديرات القيادات التربوية في منطقة جازان لدور خصخصة التعليم في تلبية احتياجات مدارس التعليم العام جاءت بدرجة مرتفعة جدًا لاحتياجات الأبعاد ككل.

وأوضحت دراسة الغامدي، وآخرون (2021) أنَّ متطلبات مدارس التعليم العام تمثلت أبرزها في: تهيئة مبانٍ مدرسية مناسبة لعمليتي التعليم والتعلم، وتوفير ميزانية سنوية كافية لكل مدرسة بناءً على عدد طلابها وإنجازاتها، وأظهرت دراسة المقبل (2021) أنَّ درجة تقدير نظر قيادات تعليم جدة للأنموذج المقترح لتطبيق خصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية كانت بدرجة عالية، وتوصلت دراسة البقية والشريف (2021) إلى أنَّ دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الفنية جاء في المرتبة الأولى، ويليه دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاقتصادية، وجاء في المرتبة الأخيرة دور الخصخصة في تجويد مخرجات التعليم من الناحية الاجتماعية.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس الآتي: ما متطلبات خصخصة الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي؟

أسئلة البحث:

1. ما درجة تحقق واقع الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي من وجهة نظر أفراد العينة؟
2. ما متطلبات خصخصة الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي من وجهة نظر أفراد العينة؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة تحقق واقع الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصتها تُعزى لمتغيرات: (طبيعة العمل، وسنوات الخبرة)؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث الحالي إلى تحقيق ما يأتي:

1. تشخيص درجة تحقق واقع الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي من وجهة نظر أفراد العينة.
2. تحديد متطلبات خصخصة الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي من وجهة نظر أفراد العينة.
3. الكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول درجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصتها تُعزى لمتغيرات: (طبيعة العمل، وسنوات الخبرة).

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمية موضوع الخصخصة في مجال الخدمات المساندة والتي أثبتت الخبرات العالمية إيجابياتها وفاعليتها في هذا المجال، ولذا؛ يستمد هذا البحث أهميته النظرية من أنَّه: يثري المعرفة التراكمية عن الخدمات المساندة ومتطلبات خصخصة (المستودعات)كأحد مداخل إصلاح العملية التربوية والتعليمية، ويفتح آفاقًا فكرية للباحثين في مجالات وميادين الخدمات المساندة الأخرى في التعليم العام، كما يكتسب أهميته التطبيقية من كون نتائجه: تُسْهِم في توسيع عملية الاستثمار، وتعظيم العائد المالي في المجال التعليمي، وتسهم في ترشيد النفقات، وتقدم للمسؤولين في وزارة التعليم الأسس المناسبة لتحقيق مستهدفات خطة الرؤية الوطنية (٢٠٣٠) تتفق مع التوجه الوطني في توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص، وتحقيق التوازن بين الخدمات المساندة والنفقات التي يتطلبها.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: موضوع خصخصة الخدمات المساندة (المستودعات) وتحديد درجة تحققها، ومتطلباتها.
الحدود البشرية: تم تطبيق البحث على قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية، وعددهم (44) قائد خدمات.
الحدود المكانية: إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددها (16) إدارة.
الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 1447هـ.

مصطلحات البحث:

الخصخصة:"مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تكفل نقل ملكية وإدارة المشاريع العامة أو إسناد تقديم خدمات حكومية معينة إلى القطاع الخاص، والتي يمكن أنْ تأخذ أشكالًا متعددة مثل: إسناد مهام إدارة وتشغيل أصل مملوك للحكومة إلى جهة من القطاع الخاص، وعقود الامتياز التي تتضمن قيام جهة من القطاع الخاص ببناء أصل معين وتشغيله من أجل تحقيق التنمية بالاعتماد على حرية المنافسة، وتعبئة

الموارد البشرية وإصلاح الجهاز الإداري للدولة، وتبسيط الإجراءات الحكومية" (العيدروس، 2019، 93)، وعرفت دراسة كمبيجو (2019) الخصخصة بأنَّها: العملية التي يتم فيها تحويل الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي. **وإجرائيًا:** توفير احتياجات الخدمات المساندة في التعليم العام السعودي من قبل القطاع الخاص، تحت إشراف وزارة التعليم بأكثر من أسلوب في الخصخصة لتحقيق الأهداف المستقبلية.

الخدمات التعليمية المساندة: عرفها الدليل التنظيمي للخدمات المساندة (1444هـ، 11) بأنَّها: "كافة الخدمات الإدارية والمالية واستثمار الميزانيات المخصصة لمختلف الإدارات والمدارس التابعة للإدارة في المنطقة، وطرح المشاريع وعمليات الإنشاء والترميم والتأهيل وإنشاء الفصول الإضافية والإشراف على تنفيذها، وتنفيذ كافة أعمال الصيانة للمباني وتوفير الأراضي لإنشاء المدارس والمرافق المساندة التابعة لها، وذلك بما يساعدها على أداء مهامها وزيادة فاعليتها"، **وإجرائيًا:** هي الخدمات المساندة للعملية التعليمة والتي تشمل: إدارة المباني، والمستودعات، والنقل والخدمات.

المستودعات: قسم يشرف على تخزين المواد والأدوات والمعدات والأجهزة اللازمة لإدارة التعليم العامة والمحافظة عليها وتوفير احتياجات الإدارات المختلفة من الأصناف المخزونة (الدليل التنظيمي لإدارة التعليم، 1445هـ، 97).

أولًا: الخلفية النظرية للبحث:

الخدمات التعليمية المساندة:

عرفها عبيد (2014) بأنَّها: العملية الشاملة المنسقة لتوظيف النشاطات اللاصفية، والخدمات الطبية والنفسية والتربوية والمهنية المساعدة في تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية الوظيفية، بهدف التنمية في شتى جوانب النمو المختلفة، ولتمكين التوافق مع متطلبات البيئة الطبيعية في المجتمع، "ونتيجة للتطور الكبير الذي طرأ في ميدان تقديم خدمات التربية كان لابد من ربط عملية التعلم بمجموعة من الخدمات الرئيسة والفردية، مثل: المعالجة الطبية والمهنية والاجتماعية، والتقييم والتشخيص والإرشاد الأسري، وغيرها من الخدمات" (الجلامدة، ٢٠١٦، ٤٣٣).

وتُعَد الخدمات المساندة واحدة من الآليات التي تعبر عن فلسفة ومفهوم الخدمات ذات العلاقة بالتربية، وبالتالي يتشارك في مصطلح الخدمات المساندة غيره من المصطلحات الأخرى كمصطلح الخدمات الإضافية، ومصطلح الخدمات المشتركة في التعبير عن نفس المضمون والغاية التي تسعى إليها فلسفة الخدمات ذات العلاقة بالتربية (سليمان ومراد، ٢٠١٦، ٦٧)، وتعرف الخدمات المساندة بأنَّها: "خدمات

خاصة مساندة تمكن من التفاعل مع الأنشطة الأكاديمية طوال المسيرة التعليمية؛ كالمعينات التقنية بأشكالها وأنواعها المختلفة" (الوابلي، ٢٠١٧، ٧٠).

وعرفها الببلاوي (٢٠١٧، 189) بأنَّها: "الخدمات الطبية والنفسية والمهنية المساعدة المقدمة لمنسوبي التعليم؛ لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية والكفاءة؛ بهدف التنمية في شتى الجوانب المختلفة"، وعرفها حشيبري (2020، 7) بأنها: "الخدمات التي تسهل القيام بالعملية التعليمية، وتهيئ البيئة اللازمة التي يقدمها القطاع الخاص لمدارس التعليم العام، ومنها: الخدمات الإدارية وخدمات الصيانة والتجهيزات"، وعرفها الدليل التنظيمي لإدارات التعليم (1445هـ، 86) بأنَّها: إدارة عامة تتكون من إدارات جودة الخدمات والخدمات المشتركة، ودعم الخدمات المساندة وأقسام الأمن والسلامة والمرافق، والمالية، والمشتريات، والميزانية، والمستودعات والوثائق والاتصالات الإدارية، ومراقبة المخزون، والنقل والخدمات والرقابة المالية.

يتضح مما سبق أنَّ الخدمات المساندة هي خدمات المباني التعليمية والإدارية من: صيانة، وتشغيل، ونظافة وتشمل الخدمات المشتركة: المستودعات، والنقل والخدمات.

أهمية الخدمات التعليمية المساندة:

تكمن أهمية الخدمات المساندة في تعزيز التميز المهني؛ ولذلك أولت المؤسسات التعليمية اهتمامًا كبيراً بتطوير وتجويد خدماتها من خلال المراجعة والتقويم المستمر لجميع مؤشرات أداء تلك الخدمات؛ حيث إنَّ عمليات التقويم توفر تحليلًا وصفيًا شاملًا ودقيقًا لجميع الخطوات والآليات التي يتبعها مزود الخدمة، وتسلط الضوء على الممارسات الإيجابية، وتعززها وتقف على أهم نقاط الضعف من أجل تحسينها وتطويرها ليكون تقديم الخدمات التعليمية المساندة أكثر فاعلية وتحقيقًا للتطلعات ونقاط القوة من أجل تعزيزها وتطويرها. وذكر سليمان ومراد (٢٠١٦، 67) أنَّ الحاجة إلى الخدمات المساندة أكثر ضرورة، وهذا بدوره يتطلب وجود برامج خاصة ومدعومة بخدمات مساندة تلبي الاحتياجات المتنوعة في طبيعتها ومستواها.

وأوضح الدليل التنظيمي لإدارات التعليم (1445هـ، 92) دور الإدارة العامة لجودة الخدمات في أنَّها: تتابع تطبيق معايير ومواصفات كافة الخدمات في إدارة التعليم العامة وقطاعاتها التابعة التي يسند تنفيذها إلى شركات تطوير أو شركات القطاع الخاص وما في حكمها من المقاولين، ومراقبة جودة أدائها ومخرجاتها وقياس تجربة ورضا المستفيدين منها. وانطلاقًا مما ذكر أعلاه فإنَّ أهمية الخدمات المساندة يكمن في حاجة الإدارات التعليمية، والمدارس المستمرة لتلك الخدمات لصيانة المباني المدرسية وتأهيلها ترميميها، ونظافتها، وحاجة الإدارات التعليمية للخدمات اللوجستية من النقل والخدمات والمستودعات بشكل مستمر؛ لتنفذ خططها وبرامجها التعليمية.

مهام الخدمات التعليمية المساندة: يمكن تلخيص أبرز مهام الخدمات التعليمية المساندة فيما يأتي (إدارة تعليم جدة، 1444هـ): متابعة تنفيذ كافة الإجراءات المالية والمستندية من إعداد الميزانية السنوية، وتأمين المشتريات، وإجراءات المستودعات، وقيودات مراقبة المحزون، وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات. ومتابعة توفير النقل والخدمات للإدارة من مياه وكهرباء وصرف صحي، ومتابعة توفير خدمات النظافة. والعمل على توفير احتياجات الإدارة من القوى العاملة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ومتابعة تنفيذ خطة تنظيم وتطوير أداء مركز الاتصالات الإدارية، وتطبيق تقنيات الاتصالات. ومتابعة تطوير الأداء في الإدارات المرتبطة بها، وإعداد الدراسات اللازمة لذلك. ومتابعة احتياجات الإدارة من المباني التعليمية والإدارية والأراضي وتوفيرها لهم، واقتراح الوسائل لتأمينها. ومتابعة تنفيذ خطط الوزارة للتخلص من المباني التعليمية والإدارية المستأجرة. ومتابعة تنفيذ الخطة التشغيلية للإنشاءات للمباني المدرسية والمنشآت المساندة الجديدة والتأهيل والترميم والصيانة. ومتابعة احتياجات المباني المدرسية من التجهيزات المدرسية الثابتة، والتي تحتاج إلى مواصفات فنية تتناسب مع المباني المدرسية كالتكييف، والتبريد، والسبورات، والمعامل، والمختبرات (عدا تجهيزاتها)، ومستلزمات قاعة النشاط المدرسي. وتحليل العطاءات للمشاريع والأعمال التي يتم طرحها وترسيتها من قبل الإدارة. ودراسة المشكلات الفنية التي تعترض تنفيذ المشروعات ووضع الحلول المناسبة لها. وتحديد احتياجات ورش تشغيل وصيانة المباني التعليمية بالإدارة من القوى العاملة، والمعدات، والأدوات. ومتابعة تشغيل وصيانة جميع مرافق الإدارة.

وأشار الدليل التنظيمي (1445هـ، 90–94) إلى أنَّ من أبرز مهام الإدارة العامة للخدمات: تحقيق متطلبات الأمن والسلامة في المدارس والمرافق التعليمية والإدارية في بيئة آمنة خالية من المخاطر لكافة منسوبيها. ومتابعة تطبيق معايير ومواصفات كافة الخدمات في إدارة التعليم العامة وقطاعاتها التابعة التي يسند تنفيذها إلى شركات تطوير أو شركات القطاع الخاص وما في حكمها من المقاولين، ومراقبة جودة أدائها ومخرجاتها، وقياس رضا المستفيدين. وتحسين كفاءة وفاعلية الإنفاق من خلال ترشيد العمليات المالية والمحاسبية والمشتريات والتدقيق، وإدارة عمليات ميزانية إدارة التعليم العامة. ومن المنطلقات السابقة يمكن القول إنَّ مهام الإدارة العامة للخدمات أصبحت تركز على تهيئة المرافق التعليمية بكفاءة عالية، وتتابع تطبيق المعايير والمواصفات التي تسند إلى الشركات المختصة، وترشيد الإنفاق.

المستودعات: تُعَد إدارة المستودعات، أو التموين مسؤولة عن تنفيذ أحكامها، والإشراف على أعمال المستودعات، والتنسيق مع الوحدات الإدارية في الجهة لتقدير الاحتياجات السنوية لها من الأصناف المختلفة في وقت مبكر، وترتيب، وحفظ، وصيانة الأصناف (الديوان العام للمحاسبة، ١٤٤٣هـ، ٨).

وإدارة المستودعات: هي التي يتم من خلالها تنظيم وإدارة المستودعات، من حيث إدارة الكميات والمواد المخزنة وإدارة مكان التخزين، وتشمل إدارة المستودعات: عمليات التخطيط، والتنظيم، والمراقبة وتهدف إلى تنسيق عمليات المخزن بكفاءة وفاعلية، كما تتضمن الإشراف على جميع عمليات التخزين وفحصها، وتسجيلها بفاعلية، وإجراء عمليات الصيانة لمكونات نظام التخزين بأقل كلفة ممكنة، وإدارة ما يتعلق بالنقل والتعبئة والتكنولوجيا، واستلام البضائع من مصدرها، والقيام بتخزينها حتى يتم طلبها والحاجة إليها، وشحنها وتوصيلها إلى المستخدم، كما تشمل إدارة المستودعات كافة عمليات التخطيط لتحديد الأهداف المرجو إنجازها، والطريقة التي يتم من خلالها تحقيقها، والمراقبة والتحكم لضمان تحقيق الخطة (حامد وأحمد، 2021).

يتضح مما سبق أنَّ إدارة المستودعات تهدف إلى: تخزين المواد، والأدوات، والمعدات، والأجهزة اللازمة للإدارة والمحافظة عليها، وتوفير صرف احتياجات الإدارة من الأصناف حسب الأنظمة واللوائح والتعليمات.

أهداف المستودعات: ذكر الدليل التنظيمي لإدارات التعليم (1445هـ، 97) أنَّ الهدف العام للمستودعات تخزين المواد والأدوات والمعدات والأجهزة اللازمة لإدارة التعليم العامة، والمحافظة عليها، وتوفير احتياجات الإدارات المختلفة من الأصناف المخزونة، وتتمثل أبرز أهدفها في: الالتزام بضوابط ومعايير وممارسات التخزين الجيدة لحفظ وسلامة الأصناف. وتنفيذ خطط التوزيع والاحتياج، وترحيل وتسليم الأصناف للجهات المستفيدة. والتنسيق مع الموردين لاستلام الأصناف المؤمنة لإدارة التعليم العامة. وإعداد تقارير دورية عن العمليات الخاصة بالمستودعات وتزويدها للقطاعات ذات العلاقة. ومشاركة القطاعات ذات العلاقة لتقدير الاحتياجات السنوية الخاصة لها من الأصناف المختلفة. والتنسيق مع القطاعات ذات العلاقة لاستلام الأصناف المرتجعة ومعالجتها وفق المعايير. وإدارة قيود عمليات الأصناف والتنسيق مع القطاعات ذات العلاقة في حالة وجود أي تالف أو عجز بالأصناف. ومتابعة تنفيذ تدابير الأمن والسلامة على المستودعات بالتنسيق مع الجهات والقطاعات ذات العلاقة. وتنفيذ معايير إدارة التوزيع المعتمدة. وإعداد تقارير دورية عن التوزيع والرجيع والمعدات الموجودة. والإشراف على المستودعات الفرعية لإدارة التعليم العامة ومتابعة تطبيقها لقواعد وإجراءات المستودعات. والجرد السنوي في نهاية كل عام مالي بالإضافة للمطابقة الدورية القيدية والمفاجئة من قبل مراقبة المخزون. ومتابعة تسجيل حركة المعدات لضمان عدم وجود فائض أو نقص في المعدات المخزنة.

أقسام المستودعات: ورد في المادة السادسة من مواد الديوان العام للمحاسبة (١٤٤٣هـ، 9) أنَّ المستودعات تنقسم إلى أربع مجموعات وفقًا لمقتضى الهيكل التنظيمي المعتمد للجهة، وهي:

المستودعات المركزية: وتقوم بخدمة المركز الرئيس للجهة، واستلام الأصناف الواردة إليها، كما تتولى تموين المستودعات الفرعية، وغرف الإمداد، والطوارئ في حدود النسب المعتمدة.

المستودعات الفرعية: وتقوم بخدمة الفرع الإداري الرئيس ووحداته، ويجوز لها تموين غرف الإمداد، والطوارئ واستلام الأصناف الواردة إليها.

غرف الإمداد: وتنشأ لخدمة الوحدات الإدارية الصغيرة، مثل: الملحق منها بوحدات الأرصاد الجوية، أو المستوصفات، والمراكز الصحية، أو محطات التليفزيون، أو إدارات الدفاع المدني، والشرطة في المدن والمحافظات.

غرف الطوارئ: وتنشأ لأداء خدمة كلما اقتضت الضرورة ذلك، كتلك التي تلحق بوحدات الإسعاف المتنقلة.

والخلاصة أنَّ المستودعات تصنف إلى عدة أنواع؛ فمنها المستودعات: الرئيسة والفرعية والإقليمية، ومنها المستودعات: المملوكة لشركة أو لحكومة.

وظائف المستودعات: تتعدد وظائف المستودعات وتتنوع، وأبرز هذه الوظائف (إدارة المخازن والمشتريات، 2021): الاحتفاظ بالموجودات بكميات مناسبة لحين طلبها في مخازن أو مستودعات قريبة من جهة الاستخدام، على أنْ يتوافر في هذه المخازن أسلوب التخزين المناسب للمواد المخزنة. والاحتفاظ بالموجودات باختلاف أنواعها. والاحتفاظ بكميات مناسبة من الأصناف لأنَّه: إنْ كانت الكميات أقل مما يجب تعرض المستخدم إلى التوقف، وإنْ كانت الكميات أكبر مما يجب ارتفع المخزون، وزادت تكلفة التخزين، وارتفعت أرقام التالف. والاحتفاظ بالموجودات بحالتها؛ أي عدم تعرض المخزون للتلف وتغير المواصفات مع الزمن وذلك بتوفير المكان المناسب. والتخزين لفترة زمنية تطول أو تقصر حسب الحاجة إلى هذه المواد المخزنة. والتخزين في أماكن قريبة من جهة الاستخدام لتفادي مخاطر الانتظار. ولكي تؤدي المستودعات وظائفها لابد من توفر الشروط المناسبة للتخزين في تلك المستودعات من إضاءة، وتهوية، وإنارة، ومناسبة المستودع مع طبيعة الصنف المخزن، ووسائل المناولة المخزنية، وأنْ يتم التخزين بأسلوب علمي مناسب من عمليات: استلام، وفحص، وتكويد، وصرف، ومناولة، وتخطيط، وتنظيم، ورقابة.

أصناف المخزون: أشار دليل الديوان العام للمحاسبة (١٤٤٣هـ) إلى أنَّ أصناف المخزون من حيث خصائصها وطبيعة استعمالها تنقسم إلى:

أصناف مستديمة: وهي التي لا تستهلك ولكن لها عمر استعمالي، وتعاد أو بقاياها إلى المستودع بعد انتهاء صلاحيتها، أو الاستغناء عنها، وتنقسم الأصناف المستديمة إلى مجموعات منها: مجموعة الأثاث

المكتبي، ومجموعة المطبوعات، والأوراق ذات الصفة المستديمة والقيمة كالكتب الثقافية في شتى مجالات المعرفة بالمكتبات المدرسية، والدفاتر، والاستمارات، ومجموعة التركيبات في المباني والمنشآت الحكومية التي يتم صرفها من المستودعات والتي يمكن نزعها دون حدوث أي تلف أو تخريب، مثل: الأدوات الصحية، والكهربائية.

أصناف معدة للاستهلاك: وهي الأصناف التي تستهلك بالاستعمال المباشر ولا يتخلف عنها بقايا من نوعها، وتنقسم الأصناف المعدة للاستهلاك إلى مجموعات منها: الأدوات الكتابية، واللوازم التعليمية الاستهلاكيةكالأدوية الطبية، والعقاقير، والأمصال، واللقاحات والمواد الكيماوية، والمبيدات، والأدوات الطبية الاستهلاكية، والأدوات الزجاجية التي تستخدم في الاختبارات، وما يماثلها من المواد الخام اللازمة للتصنيع التي تدخل في التشغيل ولا يتخلف عنها بقايا من نوعها، والوقود ومشتقاته، ومواد النظافة، والمنتجات الغذائية، وبعض أنواع قطع الغيار.

البيانات التي يوفرها نظام المستودعات: يوفر نظام المستودعات مجموعة من البيانات، يتمثل أبرزها في (حامد، وأحمد 2021): توفير صورة لأرصدة جميع الأصناف بالمخازن عند طلبها. وتحديد الحدود الدنيا والعليا، وكمية الطلب الاقتصادية. وإمداد الادارة المالية بالمعلومات اللازمة للتسويات المالية وأوجه الاستخدام. وتسجيل أرصدة المخزن الفعلي في نهاية العام (الجرد) مع مقارنتها بالأرصدة الدفترية، وإظهار الفروق. وتوفير أي بيانات قد تحتاجها الإدارات المختلفة، مثل: بيان بالأرصدة الراكدة، وقائمة بأسعار المخزون.

أبرز مهام إدارة المستودعات: تتمثل أبرز مهام إدارة المستودعات كما ذكرها دليل إدارة تعليم جدة (1444هـ) في المهام الآتية: المشاركة في تحديد احتياج الإدارة من المواد، والمعدات، والأجهزة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. واستلام المواد، والأجهزة، وكافة المستلزمات المؤمنة للإدارة بعد استيفاء كافة إجراءات الشراء النظامية. والإشراف على المستودعات الفرعية للإدارة، ومتابعة تطبيقها لقواعد وإجراءات المستودعات. وصرف الأصناف التي تحتاج إليها إدارات وأقسام ومدارس الإدارة، وفقًا لأوامر الصرف. وتخزين الأصناف وفقًا لأسس التخزين السليمة. وقبول واستلام الرجيع والمحافظة عليه لحين التصرف فيه طبقًا للقواعد المتبعة في هذا الشأن. ومراقبة حركة الوارد والمنصرف والحد الأدنى والأعلى ونقطة الشراء. وقيد حركة الأصناف في البرامج الحاسوبية المعتمدة من واقع المستندات المؤيدة، وحفظ صور المستندات. ومتابعة توفير وسائل الأمن والسلامة لمستودعات الإدارة بالتنسيق مع إدارة المباني. والمحافظة على المخزون والعمل على حمايته من التلف والضياع، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلص من الأصناف. وتنظيم عمليات النقل والترحيل

للمقررات المدرسية والأثاث المدرسي عن طريق متعهد النقل إلى جميع المدارس والإدارات. وتطبيق قواعد وإجراءات المستودعات الحكومية على جميع عمليات الاستلام والصرف والإرجاع. وتنظيم المعاملات والمعلومات الخاصة بالإدارة، وحفظها بشكل يساعد على استخراجها بسهولة ويسر. وإعداد التقارير الدورية عن نشاطات وإنجازات الإدارة، ومعوقات الأداء فيها، وسُبُل التغلب عليها ورفعها للمختص.

خصخصة الخدمات المساندة: ظهرت عدة مصطلحات تدور في فلك الخصخصة، وهي: الخصخصة، والتخصيص، والاستخصاص وكلها تفيد عملية تحويل بعض الوحدات الإنتاجية على كافة المستويات من نطاق القطاع العام إلى النطاق الخاص. وقد اعتمدت الدول النامية على سياسة الخصخصة لكونها الحل المناسب للمؤسسات العمومية التي تعاني من العجز المالي، وتراكم الديون، والتدهور الاقتصادي وفق بنود برنامج التعديل الهيكلي المسطر من طرف صندوق النقد الدولي (F.M.I)، واستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق (ساحى، 2017).

ورغم تعدد المفاهيم التي تحاول أنْ تحدد معنى الخصخصة، إلا أنَّ هذه المفاهيم تدور حول أربعة اتجاهات، هي أنَّ الخصخصة تعني (حيفري، 2018):

توسيع الملكية الخاصة: أصبح مفهوم توسيع الملكية الخاصة متبعًا من قبل العديد من الدول، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام (كليًا أو جزئيًا)، أو عن طريق عقود الإيجار، ومنح الامتيازات، ولا يشير توسيع الملكية الخاصة إلى الخروج المفاجئ المباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي، وإنما يشير إلى انخفاض نصيب الدولة نسبيًا، وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص.

الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام: وتعني أنَّه بتحول هذه الوحدات إلى القطاع الخاص يمكن أنْ تتحقق إنتاجية وربحية أعلى، وقد كانت بريطانيا وأستراليا من الدول الرائدة التي طبقت هذا المفهوم؛ رغبة في التخلص من أنشطة الدولة الخاسرة وردها إلى القطاع الخاص، أو تشجيعه للخوض فيها.

الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي: باعتبار أنَّ الاشتراكية فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تتقلص من العالم، وذلك نظير التحول نحو اقتصاد السوق، ومواكبة النظام العالمي الجديد، والتوجه نحو التحرر الاقتصادي.

عكس التأميم: فإذا كان التأميم يعني تحويل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، فإنَّ الخصخصة هي عبارة عن تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة.

يتبين مما سبق أنَّه يمكن التمييز بين مفهومين للخصخصة: أحدهما ضيق، والثاني واسع، فالمفهوم الضيق يعني توسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، أما المفهوم

الواسع فهو تفعيل دور القطاع الخاص بغية تحسين الإنتاجية وربحية الوحدات الخاسرة في القطاع العام، وبالتالي يستنتج أنَّ الخصخصة ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتنشيط المؤسسات الخاسرة التي تفتقر إلى الكفاءة، والربحية، والقدرة على المنافسة.

وذهب العنزي (2018) إلى أنَّ الخصخصة ليست هدفًا في حد ذاتها، وإنما وسيلة لزيادة كفاءة الموارد البشرية في مؤسسات المجتمع بما يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم، وتهيئة الفرد لمتطلبات عصر المعرفة والتي ينبغي أنْ تسير وفق سياسات مدروسة، وتُعَد الخصخصة إحدى تلك السياسات، فالخصخصة بهذا المفهوم تشير إلى قيام الدولة بتفويض صلاحياتها فيما يتعلق بالتعليم للقطاع الخاص. وقد ذكرت دراسة السويدي (2021) أنَّ الخصخصة يمكنها أنْ تتخذ صوراً متعددة من بينها: إسناد إدارة منشأة عامة للقطاع الخاص مع بقاء الملكية كاملة بأيدي الدولة أو المؤسسات العمومية. والتفويض للقطاع الخاص في بعض موجودات منشأة عامة. و تحويل ملكية جزء مشاع من موجودات منشأة عامة للقطاع الخاص؛ ببيع أو توزيع بعض أسهمها. ونقل ملكية المنشأة العامة بالكامل للقطاع الخاص.

وأوضحت دراسة البقية والشريف (2021) أنَّ خصخصة التعليم تهدف إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الكفاءة الاقتصادية وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية، وهي تساعد الحكومة على تخفيف العبء عنها في أمور الخدمات للتفرغ هي لرسم السياسات، وتسعى إلى توسيع قاعدة الملكية ومشاركة المجتمع في التنمية. كما تُسْهِم في تقديم فرص تعليمية لأولئك الذين لم يتسن لهم التعليم لأسباب مختلفة، وأكد اللويش (2022، 120) على أنَّ الخصخصة: "هي منظومة من الإستراتيجيات المتكاملة والمتلائمة مع سوق العمل، والتي تتمحور في تنمية القطاع الخاص والاعتماد عليه تدريجيًا ليكمل نشاطات القطاع العام في تفعيل دوره والرعاية الشاملة".

يتضح مما سبق تنوع نظرة العلماء للخصخصة، واختلاف المفاهيم حسب توجه أصحابها، وحسب المكان والدولة، والاتجاهات، والأيدولوجيات، والنظريات السائدة، والمصطلح المعروف والمتداول والشائع بشكل كبير في أغلب دول العالم والمملكة العربية السعودية هو مصطلح الخصخصة، وهو الأكثر شيوعًا على اعتبار أنَّها نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

الخصخصة في المملكة العربية السعودية:

بدأت رؤية السعودية 2030 تؤتي ثمارها كما قال عنها سمو ولي العهد الأمين الأمير محمد بن سلمان حفظه الله بأنَّ الخصخصة ستؤدي الى تحسين الجودة ورفع كفاءة الإدارة، والتشغيل لجميع مؤسسات القطاع الحكومي، وإيجاد مناخ استثماري يليق بقوة اقتصاد المملكة غير النفطي، وأصبحت الخصخصة خياراً

إستراتيجيًا من خيارات الدولة أعزها الله؛ حيث إنَّ المملكة تمر بطفرة اقتصادية قوية انعكست على جميع قطاعاتها، فأولت المملكة اهتمامًا كبيراً بالخصخصة وتحويل جميع قطاعات الدولة إلى القطاع الخاص (الجبير،2020).

وتتمثل أهداف الخصخصة في المملكة العربية السعودية كما أوردها الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار (٢٠١٨)، والموقع الإلكتروني لبرنامج التخصيص (1442هـ) فيما يأتي: المساعدة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للجهات الحكومية، وترشيد الإنفاق العام، وزيادة إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات، والمنافسة الإقليمية والدولية ذات الصلة بمشاريع التخصيص. ورفع مستوى شمولية وجودة الخدمات، وتوفيرها في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة، ورفع كفاءة الأصول ذات الصلة بمشاريع التخصيص، وتحسين مستوى إدارتها، والعمل على تجهيز أو إعادة هيكلة القطاعات، والأجهزة، والأصول، والنقل والخدمات. وتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار، والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني خلال مشاريع تحقق الجدوى التنموية للحكومة، والجدوى الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، وزيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي بما يحقق نموًا ملموسًا. والعمل على توسيع نطاق مشاركة المواطنين في ملكية الأصول الحكومية، وزيادة فرص العمل، والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية. وتشجيع رأس المال الوطني المهاجر والأجنبي للاستثمار محليًا، من خلال تسهيل الاستثمارات المحلية. وزيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة، لمواصلة تحقيق الزيادة العادلة في دخل الفرد، من خلال وضع البرامج والأنظمة الملائمة، والحوافز للقطاع الخاص لتوظيف السعوديين. وتعزيز القوى العاملة الوطنية، وزيادة معدلات السعودة. وتوفير النقل والخدمات الأساسية للمواطنين والمستثمرين بالتكلفة المناسبة. وترشيد الإنفاق العام، وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل ميزانية الدولة. وزيادة إيرادات الدولة عن طريق تعزيز عائد المساهمة في النشاط المراد تحويله للقطاع الخاص.

مفهوم الخصخصة في التعليم العام:

أشارت دراسة الزومان (2018) إلى أنَّ بعض المختصين في الاقتصاد يرون أنَّ الخصخصة تقلل من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة، وتطور السوق المالية، وتصنع مناخًا مناسبًا للاستثمار، وتشجع وتعزز الكفاءة الاقتصادية، وكذلك توسع قاعدة الملكية والاستثمار في المباني التعليمية. ولذلك يُلاحظ أنَّ الكثير من الدول طبقت أسلوب الخصخصة في النقل والخدمات التي تقدمها لمواطنيها، والتعليم يُعَد واحدًا من الخدمات التي لازالت في أغلب الدول النامية تحت مظلة الحكومة، ففي العقود الثلاثة الماضية انتشرت فكرة خصخصة التعليم بشكل واسع حول العالم وبشكل خاص في الدول المتقدمة؛ حيث أسندت الحكومات التعليم

لشركات شبه حكومية تتميز بالالتزام الفكري لمنطلقات الدولة، وكذلك قدرتها على التعامل مع آليات السوق بكفاءة عالية، أما في الدول النامية فقد أكد تقرير اليونسكو حول الخصخصة في التعليم في الدول النامية، بأنَّ حكومات العالم الثالث فشلت في تحقيق تطلعات شعوبها في رفع جودة التعليم بسبب تفردها بالتعليم.

وتعني خصخصة التعليم: "عملية تحويل الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي" (كمبيجو، 2019، 93).

أهداف خصخصة التعليم العام:

تأتي العملية التعليمية ضمن أولويات الدولة في برنامج الخصخصة، لضمان جودة عالية للمخرجات التعليمية، وتقليل العبء الاقتصادي، ورغم وجود أزمة اقتصادية عالمية، وشح الموارد، وتراجع أسعار النفط إلا أنَّ الدولة تؤمن بضرورة التعليم للجميع، فقامت بضخ مليارات الريالات في التعليم، حتى أصبحت ميزانيته من بين أكبر ميزانيات القطاعات الأخرى (النمر، 2018).

وتهدف خصخصة التعليم العام إلى (الزهراني، 2019؛ السلمي، والقحطاني، 2019؛ الشواورة، 2019؛ والمقبل، 2021): تقليص دور القطاع العام في أداء الخدمات التعليمية المختلفة وإسنادها إلى القطاع الخاص. وإيجاد فرص للمنافسة الإيجابية بين المؤسسات التعليمية في تقديم أفضل الخدمات. وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتخفيف الأعباء عن الدولة، وإعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص. وتقليل حجم القطاع العام، وتحسين الوضع المالي، واستثمار العائد في مشاريع تعود بالنفع وتصب في مصلحة البلد. وتطوير سياسة التعليم، وجعلها أكثر مرونة تسمح بمواكبة التغيرات العالمية والمجتمع وسوق العمل. وتشجيع المؤسسات الخاصة ذات الكفاءة العالية بالقيام ببعض المشاريع الاستثمارية في مجال التعليم. وتحسين وتطوير مستوى أداء المنشآت التعليمية، وتقديم خدمات تتميز بالكفاءة العالية. وإيجاد مناخ استثماري جاذب لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال المحلية والعالمية لضخ المزيد من الاستثمارات في التعليم. وزيادة كفاءة المؤسسات التعليمية التي يتم خصخصتها، وإيجاد منافسة إيجابية بين المؤسسات التعليمية الخاصة في تقديم الخدمات. وترشيد الموارد الموجهة للعملية التعليمية بالمؤسسات التعليمية المختلفة.

واستهدفت خطة تنفيذ برنامج التخصيص في الركيزة الثالثة (تشغيل المدارس الحكومية تحت اسم "المدارس المستقلة")، إلى رفع مخرجات التعليم في مدارس حكومية مختارة من خلال منحها بعض الاستقلالية (لذا تمت تسميتها بالمدارس المستقلة)، وتشكل المبادرة جزءًا من الركيزة الإستراتيجية الثالثة (توجيه مبادرات البرنامج الرئيسة)، وتندرج ضمن قطاع التعليم، وستؤدي هذه المبادرة إلى تحويل عدد معين قليل من المدارس الحكومية بهدف رفع مستوى المخرجات التعليمية، وإيجاد المزيد من الوظائف، وتقليل

النفقات الحكومية، مع الحفاظ على دور وزارة التعليم في العملية التعليمية (وثيقة خطة تنفيذ برنامج التخصيص، 2018، 8).

ولتحقيق الخصخصة المستدامة في التعليم لابد من تحقيق التوازن بين المرتكزات الثلاثة للاستدامة، وهي القيمة: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية والتي تسعى إلى المحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية، وتجديدها وتسخيرها إلى تحقيق أرباح وإيرادات وعائد استثمار طويل الأجل، ومرونة في الأعمال المالية تمكن المنظومة من الاستمرار، في بيئة متجددة ذات أداء متطور وجودة أداء عالية، وذلك يجبر المنظومة الإدارية المستدامة على إجراء تحول وتغيير في الإجراءات المتبعة والأنشطة بتطبيق نموذج الاستدامة وفق أسس محددة وهي: القياس والمحاسبة الإدارية والرقابة والاتصال، وذلك يتطلب جمع البيانات وإعداد التقارير، واستخراج المؤشرات ذات العلاقة لصناع القرار، وتقييم الاستدامة وذلك يتطلب عمليات إدارة المعرفة التقنية التي تساعد على التواصل المستدام لجمع البيانات، وإعداد التقارير وتحليلها، وتبادل المعلومات بين أجزاء المنظومة الإدارية وفق آليات تقنية مناسبة، وذلك يتطلب توفر مديرين ذوي قيم أخلاقية، ومهارات قيادية تمكنهم من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة بالأداء التنظيمي (المجذاب، 2023).

أهداف خصخصة الخدمات التعليمية المساندة:

تهدف خصخصة الخدمات التعليمية المساندة إلى الارتقاء بالتعليم، وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل المؤسسة التعليمية، والقيام بخدمات تعليمية أخرى، وذلك وفق بنود العقد المتفق عليه، على أنْ تؤول أصول ملكية المؤسسات التعليمية للدولة (بن يزة، 2019). ويحدد البحث الحالي أهداف خصخصة الخدمات المساندة في: رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لإدارة الخدمات المساندة، وتحسين جودة السلعة أو الخدمة، والتغلب على عدم كفاءة نظم الرقابة والمحاسبة في الوحدات العامة، وتجويد عملية الخدمات المساندة، ورفع مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية، وخفض النفقات المالية وتعظيم العائد.

وتحتاج خصخصة الخدمات المساندة إلى مجموعة من المقومات الرئيسة لنجاح الخصخصة تتمثل فيما يأتي (عكاش، 2019): أنْ تقترن عملية الخصخصة بعملية إصلاح اقتصادي شاملة، وذلك على أساس أنَّ الخصخصة جزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي، وما تشمله من إجراءات تعمل على تحرير الاقتصاد وتنمية روح المنافسة في السوق. والتزام الحكومة بعملية الخصخصة، والعمل على تحقيقها بأسلوب رشيد. وتهيئة القوانين الخاصة بالسوق المالي، وإنشاء هيئة مستقلة للرقابة على الشركات المخصخصة، والمفترض تحويلها لشركات مساهمة، وإدراج أسهمها في السوق المالي، والتزام الحكومة بسياسة الخصخصة لتحقيق نتائج إيجابية. وأنْ تحظى سياسة الخصخصة بدعم القيادات السياسية في الدولة، إذ لابد من وجود هيئة

مستقلة لديها صلاحيات واسعة في إدارة الخصخصة، فضلاً عن عدم ارتباط مصالحهم الشخصية بصورة مباشرة بالمؤسسات المرشحة للخصخصة، وأنْ تعمل بشكل عملي وشفاف، وتبتعد عن الفساد لتحقيق مزيد من الكفاءة. ويجب على الحكومة اتخاذ موقف قوي، وتهيئة الرأي العام لتقبل سياسة الخصخصة، لأنَّه قد تواجه الخصخصة في البداية معارضة قوية من أصحاب النفوذ والمصالح، ولأنَّ فشل سياسة الخصخصة له آثار تنعكس سلبيًا على المجتمع.

فوائد الخصخصة وتأثيرها على جودة الخدمات التعليمية:

ذكرت دراسة Pettinger (2020) مجموعة من الفوائد للخصخصة منها:

- **تحسين الكفاءة:** ويكون تحسين الكفاءة في الشركات الخاصة حافز الربح، ولهذا تعمل الشركات الخاصة على خفض التكاليف مع زيادة كفاءتها، بينما في الشركات الحكومية لا يكون الربح هو الحافز لذلك لا تعمل على تحسين كفاءتها بوجود الخصخصة.
- **عدم التدخل السياسي:** حيث إنَّ تدخل الدولة من شأنه أنْ يجعل عمل مديري المؤسسات سيئًا، أو أقل كفاءة، بحيث لا يكون دافعهم للعمل من منطلق تجاري واقتصادي، بل من باب الضغوطات السياسية عليهم.
- **مشاريع قصيرة الأمد:** حيث تركز الحكومة أحيانًا على الاستثمار في المشروعات قصيرة الأجل، فيتم تشغيل هذه المشروعات قبل الفترة الانتخابية فقط.
- **زيادة المنافسة:** تحدث الخصخصة للمشاريع المملوكة من قبل الدولة، وبالتالي كثير من الشركات يمكنها أنْ تدخل في هذا النوع من المشاريع، وهكذا تزيد القدرة التنافسية للسوق، وهذه الزيادة هي التي تؤدي إلى تحسين الكفاءة، ومن هذه المجالات التنافسية مجال الاتصالات وتوزيع الغاز والكهرباء.
- **التنمية المستدامة للمؤسسات:** من خلال القطاع الخاص، وسرعة تحركه، وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة للحفاظ عليها.

وقد أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج التحول الوطني (2020)، ومن أهم بنوده برنامج الخصخصة، والذي شمل قطاعات مهمة من ضمنها قطاع التعليم، مما يُعَد المشروع الأعظم والأكبر في برنامج التحول الوطني، والأكثر حساسية لما فيه من تأثير مباشر على الوطن والمواطن، وأشار كثير من الباحثين مثل: الحربي، 2016؛ العيدروس، 2019؛ النفيعي، 2019؛ وRikowski Nijs، 2019) لمجموعة من فوائد خصخصة التعليم منها: أنَّ الخصخصة تُعَد مورد من موارد التعليم، ولاسيما في الآونة الأخيرة مع قلة ميزانية التعليم عما كانت عليه في السابق، وهي حل لمشكلة النمو المتزايد للطلاب في

المدارس، وتسهم في تحسين مخرجات التعلم، وتحد من تسرب الطلاب للتعليم الخاص وبالتالي تحقق مبدأ العدالة؛ لأنَّ كثيراً من أولياء الأمور ألحقوا أبنائهم بالتعليم الخاص؛ لتدني مخرجات التعليم الحكومي.

وذهب كل من Adamson (2016)، وElzoughbi (2017) إلى أنَّ الخصخصة أحد الحلول الفعالة لرفع مستوى جودة التعليم، وتوسيع الخدمات التعليمية، والتخلص من المركزية، وحرية السماح للمعلمين باختيار الدروس ووضع خطة تعليمية للمناهج حسب احتياجات الطلاب، كما تتيح الخصخصة مجالًا أوسع للابتكار والإبداع. كما ذهب David (2016)، Rizvi (2016)، وElzoughbi (2017) إلى أنَّ نظام القسائم التعليمية هو أحد الطرق الفعالة في تحقق الايجابية والتنافسية، وتخفيف الأعباء عن ميزانية الحكومة، وإسنادها إلى القطاع الخاص، وتسعي إدارة مدارس القسائم التعليمية إلى تحسين الخدمات التعليمة المقدمة؛ لجذب الطلاب إليهم، والسعي لريادة الأعمال والابتكار من قبل المعلمين والإداريين، وإيجاد فرص كبيرة في التوظيف والاهتمام بالجانب المهني.

سلبيات الخصخصة:

رغم وجود الكثير من الإيجابيات والفوائد للخصخصة والتي سبق تناولها، إلا أنَّه توجد مجموعة من السلبيات الناتجة عنها، ومن هذه السلبيات كما أوردتها الدراسات العلمية، كدراسة: العيدروس (2019)، والنفيعي (2019)، وRikowski (2019): اعتبار الربحية هدف للمستثمر والاهتمام بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية، وقلة الوعي بالأمور التعليمية. وتهديد مبدأ تكافؤ الفرص المخالف لسياسات التعليم بنشوء نوع من الطبقية بين المتعلمين؛ مما ينعكس سلبيًا بين أفراد المجتمع بسبب تنوع واختلاف مؤسسات التعليم. وتهديد الأمن الوظيفي للمعلمين من أبناء الوطن؛ مما قد يسبب تسربهم من المهنة، أو الاستغناء عنهم واستبدالهم بكوادر أجنبية سعيًا للتقليل من التكلفة؛ وتحقيق مزيد من الأرباح. وتدني أجور المعلمين، والذي يؤدي إلى انخفاض الكفايات المهنية لديهم، مما يؤثر حتمًا على مستوى الأداء التعليمي. وسيطرة المؤسسات التعليمية ذات الرؤى قصيرة المدى، والتي تسعى إلى تحقيق الربحية لفترة معينة، مما يجعلها في حالة من الركون والتأخر، وعدم الرغبة في التطوير والتقدم.

وقد ذكر عكاش (2019) أنَّ أهم سلبيات الخصخصة التي تؤثر على الخدمات المساندة، ما يأتي: غياب المصلحة الحقيقية في التطور والارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي، ومستوى الكفاءة الإنتاجية وجودة السلعة أو الخدمة خلال التحول الأول، وذلك لغياب المنافسة الحقيقية. وفصل العديد من المعلمين والموظفين، وتهديد مستقبل شريحة كبيرة منهم بحجة جلب عمالة أجنبية أرخص، وهو توطيد عمالة أجنبية لأهداف سياسية.

الدراسات السابقة والتعليق عليها:

دراسة الإبراهيم (2018): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مبررات خصخصة التعليم، والتعرف على الحاجات التعليمية التي قد تلبيها خصخصة التعليم، والمشكلات التي قد تنتج عن خصخصة التعليم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة، وتكونت عينتها من المعلمين والمعلمات، ومديري الأقسام ومديري المدارس، وأظهرت نتائجها: أنَّ تصورات المعلمين حول الحاجات التعليمية التي تلبيها خصخصة التعليم كانت بدرجة مرتفعة، وتساعد في تطوير الخدمات التعليمية وتحسين مستوى المخرجات بالتدريب المستمر لجميع العاملين، وتُسْهِم في اختيار مناهج مواكبة للمستجدات المعاصرة، وتولي اهتمامًا ببيئة جاذبة مزودة بأحدث التقنيات، وتشجع الاستثمار في المجال التعليمي، وفتح مجال للمنافسة في تقديم الخدمات التعليمة، وأنَّ هناك بعض المشكلات التي تنتج عن خصخصة التعليم، كالاهتمام بالربحية على حساب جودة التعليم، وأنَّ هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة.

دراسة الفوزان (٢٠١٨): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عوائد خصخصة التعليم على مجال الإدارة والقيادة التربوية، والتعرف على جوانب القوة والضعف التي قد تنتج عن خصخصة التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠، والكشف عن معوقات التحول نحو خصخصة التعليم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة، وتكونت عينتها من (١٠٠) قائد ووكيل. وتوصلت إلى أنَّ أهم عوائد خصخصة التعليم العام هي: خفض النفقات الحكومية على التعليم، وحل مشكلة تمويل التعليم، والتخلص من بيروقراطية أنظمة القطاع العام، وأنَّ أهم جوانب القوة التي قد تنتج عن خصخصة التعليم العام هي: تحسين الأداء الإداري للقيادات التربوية، وإيجاد نظام مساءلة واضح، والاستفادة من تقنية المعلومات، أما أهم جوانب الضعف التي قد تنتج عن خصخصة التعليم العام فهي: التركيز على الأهداف الربحية أكثر من الأهداف التعليمية، وتقليص دور الحكومة في الإشراف على التعليم، كما أنَّ أبرز معوقات التحول نحو خصخصة التعليم العام هي: التخوف من عملية خصخصة التعليم، وعدم وجود سياسة واضحة من وزارة التعليم لتوضيح ملامح الانتقال إلى خصخصة التعليم.

دراسة السلمي والقحطاني (2019): استهدفت هذه الدراسة معرفة المشكلات التي تواجه التعليم العام، ووضع تصور مقترح لمتطلبات خصخصة التعليم العام في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة، وبلغت عينتها (108) من مديري إدارات التعليم ومساعديهم، وأظهرت نتائج الدراسة: أنَّ مشكلات التعليم الحكومي بوضعه الحالي مرتفعة في بعض البنود مثل: قلة توفر الإمكانات والتجهيزات المطلوبة من معامل ومختبرات، وغلبة البيروقراطية،

وانخفاض نسبة الرضا عن المستوى التعليمي في المدارس الحكومية، والبيئة المدرسية غير جاذبة للطالب، وقلة الخدمات الطلابية المتوفرة بالمدارس التي تنافي معايير الجودة، وضعف مستوى المخرجات التعليمية، والقصور في مواكبة المناهج للتغيرات العالمية المتسارعة.

دراسة الكلبانية (2019): أكدت هذه الدراسة على دور القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عُمان، وركزت الدراسة على التعرف على معوقات الشراكة من وجهة نظر أصحاب العلاقة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينتها من (71) من العاملين بوزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص، وقد أظهرت نتائج الدراسة: أنَّ معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة جاءت بدرجة عالية، وقدمت الدراسة مقترحات لتفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عُمان.

دراسة (Bertani. et. al, 2020): هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستويات الشراكة (التعاقدية) وتمويل القطاع الخاص على الطلاب في مدارس المناطق ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتفاوت في دول مختلفة، وهذه الدول هي: (البرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، والأكوادور)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت المقابلة، وتمثلت عينة الدراسة في مديري المدارس المختارة بشكل قصدي في بعض مناطق هذه الدول، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ مصادر التمويل تنخفض في البرازيل وكولومبيا بسبب ضعف الدعم والمشاركة، بينما تتنوع مصادر التمويل في مدارس تشيلي والأكوادور باستمرار نظير الدعم والتعاقد مع القطاع الخاص لبناء شراكات مستمرة ومتقدمة.

دراسة حشيبري (2020): حاولت هذه الدراسة معرفة دور خصخصة التعليم في تلبية احتياجات مدارس التعليم العام في منطقة جازان، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة، وتكونت عينة الدراسة من القيادات التربوية في منطقة جازان، وأظهرت نتائج الدراسة: أنَّ تقديرات القيادات التربوية في منطقة جازان لدور خصخصة التعليم في تلبية احتياجات مدارس التعليم العام جاءت بدرجة مرتفعة جدًا (موافق بشدة) لاحتياجات الأبعاد ككل.

دراسة المعاوي، وآخرون (2021): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص في رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت بالكتب والمقالات العلمية والدراسات السابقة لوصف الموضوع والأساليب الكمية للتحليل، كما استخدمت الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات من خلال دراسة ميدانية على النقل المدرسي للطلاب بمحافظة المخواة بمنطقة الباحة، وبلغ عدد المشاركين (338) طالبًا، وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ هناك فروق ذات دلالة

إحصائية بين الخدمة المقدمة في حافلات الشراكة وحافلات القطاع الخاص؛ حيث إنَّ جودة الخدمة المقدمة في حافلات الشراكة بين القطاع العام والخاص أعلى منه في حافلات القطاع الخاص بمفرده، وهناك تحسن كبير وملحوظ على مؤشر رضا المستفيدين من الخدمة بعد الشراكة مع القطاع الخاص، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأمن والسلامة.

دراسة دوكو (2022): هدفت هذه الدراسة إلى استخلاص بعض الدروس من صكوك إجارة ولاية أوسون، وكيفية الاستفادة منها في ولايات أخرى، واعتمدت الدراسة على التحليل الموضوعي باستخدام تقنيات الترميز المركزة لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات، كما تم تصنيف الموضوعات أيضًا بناءً على إجابات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم المصممة لتقديم إجابات للأسئلة التي أثيرت في الدراسة، واستخدمت الدراسة المقابلات كأداة لجمع البيانات، وتوصلت إلى أنَّه يمكن استخلاص الدروس من صكوك إجارة ولاية أوسون والاستفادة منها في الولايات الأخرى لتمويل عجز البنية التحتية في قطاع التعليم، وأنَّ الصكوك في الأساس أداة مدعومة بالأصول، كما أنها توفر مشاركة في المخاطر وعائدات أفضل من السندات التقليدية التي تعتمد على التصنيف الائتماني.

دراسة السعدي، والمحروقية (٢٠٢٢): استهدفت هذه الدراسة الكشف عن مستوى التحديات التي تحول دون تطبيق الشراكة (الإحلال) بين القطاعين العام والخاص في قطاع التعليم المدرسي، وآليات التغلب عليها، ولتحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتكونت عينتها من (٤٣٦) من مديري العموم ورؤساء الأقسام والمشرفين التربويين ومديري المدارس، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ أقوى التحديات التي تحول دون تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي التحديات الإدارية والفنية، وأنَّ تنظيم مساهمة القطاع الخاص، وتسريع التنفيذ لبرامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطويرها بما يخدم العملية التعليمية بأفكار خلاقة جاء بدرجة عالية.

دراسة (Carlbaum, Sara & Rönnberg, Linda. 2024**):** هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز النقاش حول الأبعاد المترابطة للتسويق والخصخصة والتسويق في بلدان الشمال الأوروبي ECEC ومظاهرها في السياسات والممارسات والنتائج، بما في ذلك تنظيم ECEC شبه الأسواق والتحولات في استخدام ووظيفة اختيار الوالدين، وتحلل المقالات أيضًا الخصخصة من خلال البحث في تقديم الخدمات الخاصة وطبيعة مقدمي الخدمات غير الحكوميين في أسواق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. كما تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع التسويق من خلال البحث حول تحويل المعرفة في مرحلة ما قبل المدرسة إلى سلعة داخل بلدان الشمال الأوروبي، وكذلك تصديرها إلى صناعة التعليم العالمية، كما تسلط الدراسة الضوء على كيفية

تطوير مجموعة متنوعة من السياسات الموجهة نحو السوق واختيار الوالدين ومشاركة الجهات الفاعلة الخاصة، وتوضيح الروابط والآليات المترابطة للسياسة والممارسات التي تساهم في توسيع نطاق التسويق والخصخصة والتسويق في بلدان الشمال الأوروبي والجماعة الاقتصادية الأوروبية.

أوجه الشبه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

اتفق البحث الحالي في استخدام المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي مع دراسات: السلمي والقحطاني (2019)، والسعدي والمحروقية (2022)، واختلف مع دراسات: الإبراهيم (2018) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والفوزان (2018) التي استخدمت المنهج الوصفي، والكلبانية (2019)، وحشيبري (2020) اللتان استخدمتا المنهج الوصفي التحليلي، و.Bertant, et. al (2020) التي استخدمت المنهج الوصفي، والمعاوي وآخرون (2021) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ودوكو (2022) التي استخدمت التحليل الموضوعي، كما اتفق البحث الحالي في استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات مع معظم الدراسات السابقة كدراسة: الإبراهيم (2018)، والفوزان (٢٠١٨)، والسلمي والقحطاني (2019)، والكلبانية (2019)، وحشيبري (2020)، والمعاوي وآخرون (2021)، والسعدي والمحروقية (2022).

وتميز هذا البحث في الجانب الذي تناوله وهو: متطلبات خصخصة الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي، لمواكبة التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم في كافة المجالات وعلى رأسها المجال التعليمي، بينما تناولت الدراسات السابقة الخصخصة وأساليبها في التعليم بشكل عام، وبعضها تناول تمويل التعليم العام، وبعضها أكد على أهمية الخصخصة في تطوير التعليم، كما تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في عينته؛ حيث تم تطبيق أداته على جميع مساعدي مدير التعليم للخدمات، ومديري جودة الخدمات، ومديري الخدمات المشتركة بإدارات التعليم العامة.

ثانيًا: منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي المسحي بأسلوب الحصر الشامل.

أداة البحث: الاستبانة الموجهة لقيادات الخدمات بالإدارات التعليمية وهم: (مساعدي مدير التعليم للخدمات، ومديري جودة الخدمات، ومديري الخدمات المشتركة).

صدق الاستبانة: استخدم الباحث نوعين من الصدق، هما:

صدق المحكمين: للتحقق من الصدق الظاهري لأداة البحث، تم عرضها على (11) محكمًا من أعضاء هيئة التدريس، وذلك لإبداء آرائهم وملحوظاتهم من حيث: مدى ملائمة العبارات لموضوع البحث، وصدقها في الكشف عن المعلومات المستهدفة، ومدى وضوح العبارات وسلامة صياغتها؛ وذلك بتعديل العبارات أو

حذف غير المناسب منها أو إضافة ما يرونه مناسبًا من عبارات، بالإضافة إلى النظر في تدرج العبارات، وغير ذلك مما يراه المحكمون مناسبًا. وتم الإبقاء على العبارات التي نالت نسبة اتفاق بين المحكمين تساوي (80%) فأكثر.

الاتساق الداخلي: تم حساب صدق المحتوى أو ما يعرف بصدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات ارتباط درجات كل عبارة بإجمالي الاستبانة. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (1): معاملات ارتباط بيرسون بين درجات عبارات البعد الأول والدرجة الكلية

العبارات	معامل الارتباط
تستلم كافة المستلزمات المؤمنة للإدارة.	.756**
تصرف أصناف المرافق التعليمية التي تحتاج إليها.	.720**
تخزن أصناف المرافق التعليمية وفقا لأسس التخزين السليمة.	.706**
تستلم الرجيع من المرافق التعليمية وتحفظه.	.770**
تراقب حركة أصناف المرافق التعليمة في مستودعات الإدارة.	.850**
تتبني أنظمة حاسوبية لإدارة ومراقبة المخزون.	.705**
توفر وسائل الأمن والسلامة لمستودعات الإدارة.	.614**
تتخذ الإجراءات اللازمة للتخلص من أصناف المرافق التعليمية المستغنى عنها.	.718**
ترحل المستلزمات المدرسية للمرافق التعليمية عن طريق النقل.	.667**

**** دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)**

يتضح من الجدول دلالة جميع معاملات الارتباط عند مستوى دلالة (0.01) لجميع عبارات البُعْد وكانت أقل قيمة معامل الارتباط هي (0.614) بين العبارة (7) والدرجة الكلية للبُعْد، بينما مثل الارتباط بين العبارة (5) والدرجة الكلية لهذا البُعْد أعلى قيمة ارتباط (0.850). وتشير تلك النتائج لوجود علاقة ارتباطية موجبة وطردية، وتدل على صدق درجات عبارات البعد بشكل كافٍ لاستخدامها.

جدول (2): معاملات ارتباط بيرسون بين عبارات البعد الثاني والدرجة الكلية

متطلبات خصخصة المستودعات	معامل الارتباط
تحديد إجراءات التعاقد مع شركات مختصة لحركة المستودعات.	.848**
وضع اشتراطات محددة لتأجير المستودعات للمؤسسات الخاصة.	.791**
تبني معايير واضحة للتعاقد مع شركات مختصة لاستلام الرجيع وإعادة تدويره.	.717**
تحديد إجراءات التعاقد مع شركات مختصة لترحيل المستلزمات المدرسية.	.826**

**** دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)**

يتضح من الجدول دلالة جميع معاملات الارتباط عند مستوى دلالة (0.01) لجميع عبارات البُعْد الثاني. وكانت أقل قيمة معامل الارتباط هي (0.717) بين العبارة (12) والدرجة الكلية للبعد، بينما مثل الارتباط بين العبارة (10) والدرجة الكلية لهذا البُعْد أعلى قيمة ارتباط (0.848). وتشير تلك النتائج لوجود علاقة ارتباطية موجبة وطردية، وتدل على صدق درجات عبارات البعد الثاني بشكل كافٍ لاستخدامها.

ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الأدوات إعطاء نتائج القياس نتائج متشابهة أو متقاربة إذا ما أعيد القياس لأكثر من مرة تحت ظروف متشابهة. وللتأكد من ثبات الاستبانة، اعتمد الباحث طريقة معادلة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتحقق من الاتساق الداخلي، وذلك على عينة استطلاعية مكونة من (25) قياديًا من قيادات الإدارات التعليمية بالمملكة. ويوضح الجدول الآتي ذلك:

جدول (3): ثبات أبعاد الاستبانة بطريقة الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)

أبعاد الاستبانة	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
واقع المستودعات	9	.861
متطلبات خصخصة المستودعات	4	.883
إجمالي الاستبانة	13	879

يتضح من الجدول أنَّ درجات معاملات ثبات أبعاد الاستبانة كانت مرتفعة أيضًا حيث تراوحت قيم ألفا كرونباخ من (0.861) للبعد الأول إلى (0.883) للبعد الثاني، كذلك لم تقل درجة ثبات الاستبانة إجمالًا عن (0.879)، وبأخذ الجذر التربيعي لقيمة الثبات (0.879) يمكن أيضًا حساب الاتساق الداخلي (الصدق) لمحاور الاستبانة مجملة (0.938)؛ الأمر الذي يدل على أنَّه إذا كانت درجة ثبات محاور الاستبانة ككل مرتفعة، فإنَّ درجة صدق الاستبانة تكون عالية (جدًا)، ويمكن أنْ يفيد ذلك في: صلاحية الاستبانة فيما وضعت لقياسه، وإمكانية ثبات النتائج التي يمكن أنْ يسفر عنها البحث الحالي، وقد يكون ذلك مؤشراً جيدًا لتعميم نتائجها.

إجراءات تصحيح الاستبانة: لتحديد واقع تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصتها من وجهة نظر أفراد العينة؛ تم حساب مستوى ومدى كل استجابة على عبارات الاستبانة عن طريق إعطاء درجة لكل استجابة من الاستجابات؛ فكانت تعطى الاستجابة (كبيرة جدًا) الدرجة (5)، والاستجابة (كبيرة) تعطى الدرجة (4)، والاستجابة (إلى حدٍ ما) تعطى الدرجة (3)، والاستجابة (ضعيفة) تعطى الدرجة (2)، والاستجابة (ضعيفة جدًا) تعطى الدرجة (1). وبهذا، تم تصنيف الاستجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية: طول الفئة= (أكبر قيمة – أقل قيمة ÷ عدد

بدائل الأداة) = (5−1÷5=0.80)، وذلك للحصول على المتدرج الذي يستخدم للحكم على العبارات أو المحاور. ويوضح الجدول الآتي ذلك:

جدول (4): مستوى ومدى استجابات أفراد مجتمع الدراسة على محاور الاستبانة وعباراتها

مستوى الاستجابة	المدى بالمتوسط الحسابي	المدى بالوزن النسبي
ضعيفة جدًا	**من** (1) إلى أقل من (1.80)	من (20%) إلى أقل من (36%)
ضعيفة	**من** (1.80) إلى أقل من (2.60)	من (36%) إلى أقل من (52%)
متوسطة	**من** (2.60) إلى أقل من (3.40)	من (52%) إلى أقل من (68%)
كبيرة	**من** (3.40) إلى أقل من (4.20)	من (68%) إلى أقل من (84%)
كبيرة جدًا	من (4.20) إلى (5)	من (84%) إلى أقل من (100%)

مجتمع البحث وعينته: تمثَّل مجتمع البحث الميداني في جميع قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة، وقد بلغ مجتمع الدراسة الأصلي (48) قياديًا؛ بواقع (16) مساعدًا للخدمات في الإدارات التعليمية، و(16) مديراً للخدمات المشتركة، و(16) مديراً لجودة الخدمات، وقد استهدف الباحث المجتمع الأصلي كافة لتطبيق أداة البحث عليه، فقام بتوزيع الاستبانة على جميع قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة، وذلك على مدار شهري أكتوبر ونوفمبر 2025. وقد وصل للباحث (44) استبانة؛ أي بنسبة (91.7%) من مجتمع الدراسة الأصلي.

جدول (5): توصيف خصائص عينة البحث الميداني

متغيرات البحث		العينة	النسبة المئوية
طبيعة العمل	مساعد المدير العام للخدمات	15	34.1%
	مدير جودة الخدمات	13	29.5%
	مدير الخدمات المشتركة	16	36.4%
عدد سنوات الخبرة	أقل من (15) سنة	7	15.9%
	من (15) سنة فأكثر	37	84.1%
الإجمالي		44	100%

يتضح من الجدول السابق استجابة جميع قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة باستثناء أربعة؛ ثلاثة من مديري جودة الخدمات، وأحد مساعدي مدير التعليم للخدمات، أما مديرو الخدمات المشتركة فقد أجابوا كلهم عن الاستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تمَّ تحليل استجابات أفراد مجتمع الدراسة من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية في المملكة نحو درجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصتها، من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وقد تم استخدام الأساليب الاحصائية الآتية: التكرارات والنسب المئوية لتوصف خصائص أفراد عينة البحث، واستجابات أفراد العينة، ومعامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاستبانة، ومعامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد درجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي، ومتطلبات خصخصتها من وجهة نظر قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية، والإرباعيات، واختبار (ت) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية حول درجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصتها حسب متغير: سنوات الخبرة، واختبار تحليل التباين الأحادي (ف) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية حول درجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصتها حسب متغير: طبيعة العمل.

جدول (6): اختبار تجانس التباين لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	قيمة الاختبار	الدلالة
طبيعة العمل	2.412	.102
سنوات الخبرة	0.697	.408

ثالثًا: عرض ومناقشة وتفسير نتائج البحث:

عرض النتائج الخاصة بدرجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي من وجهة نظر أفراد العينة:

للكشف عن درجة واقع تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي من وجهة نظر أفراد العينة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الأول، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الأول واقع المستودعات مرتبة تنازليًا

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
ترحل المستلزمات المدرسية للمرافق التعليمية عن طريق النقل.	4.41	.816	كبيرة جدًا

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
توفر وسائل الأمن والسلامة لمستودعات الإدارة.	4.41	.897	كبيرة جدًا
تستلم الرجيع من المرافق التعليمية وتحفظه.	4.18	.995	كبيرة
تتخذ الإجراءات اللازمة للتخلص من أصناف المرافق التعليمية المستغنى عنها.	4.18	1.105	كبيرة
تصرف أصناف المرافق التعليمية التي تحتاج إليها.	4.07	1.087	كبيرة
تتبني أنظمة حاسوبية لإدارة ومراقبة المخزون.	4.07	1.149	كبيرة
تخزن أصناف المرافق التعليمية وفقا لأسس التخزين السليمة.	4.05	1.120	كبيرة
تراقب حركة أصناف المرافق التعليمة في مستودعات الإدارة.	4.02	.927	كبيرة
تستلم كافة المستلزمات المؤمنة للإدارة.	3.95	1.099	كبيرة
المتوسط العام	4.15	0.740	كبيرة

يتضح من الجدول أنَّ المتوسط الحسابي لعبارات هذا البُعد يتراوح من (3.95) للعبارة رقم (9) إلى (4.41) للعبارة رقم (1)، الأمر الذي يعني أنَّ أفراد العينة من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية يرون تحقق الخدمات الخاصة بالمستودعات بدرجة تتراوح بين الدرجة الكبيرة والكبيرة جدًا. أما أكثر الخدمات الخاصة بالمستودعات الواقعة في الإرباعي الأعلى من هذا المحور والتي تحققت بدرجة كبيرة جدًا؛ فكانت: ترحل المستلزمات المدرسية للمرافق التعليمية عن طريق النقل (4.41)، وتوفر وسائل الأمن والسلامة لمستودعات الإدارة (4.41).

ويعزو الباحث تحقق هذه الخدمات بدرجة كبيرة جدًا في ضوء توفر سيارات مخصصة للنقل للإدارة التعليمية، وارتباطها بعقود تشغيلية للشحن البري، وخضوع مستودعات الإدارة التعليمية لمعايير وضوابط المستودعات الحكومية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفوزان (2018) والتي أسفرت عن أنَّ القطاع الحكومي يستعين بالقطاع الخاص لتقديم وتوفير الخدمات من أجل التوسع والتطوير، ورفع مستوى الجودة في الخدمة المقدمة. أما أقل الخدمات الخاصة بالمستودعات الواقعة في الإرباعي الأدنى من هذا المحور والتي تحققت بدرجة كبيرة؛ فهي: تستلم كافة المستلزمات المؤمنة للإدارة (3.95)، وتراقب حركة أصناف المرافق التعليمة في مستودعات الإدارة (4.02). ويمكن تفسير تحقق هذه الخدمات بدرجة كبيرة في ضوء أنَّ بعض المستلزمات أصبحت تشحن للمدارس بصورة مباشرة، وتؤمن بصورة مركزية من الوزارة عبر عقود تشغيلية، وقد تكون بعض التجهيزات مدرجة ضمن بنود العقود الإنشائية للمباني الجديدة.

النتائج الخاصة بمتطلبات خصخصة الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي من وجهة نظر أفراد العينة:

للكشف عن متطلبات خصخصة الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي من وجهة نظر أفراد العينة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الثاني، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الثاني متطلبات خصخصة المستودعات مرتبة تنازليًا

متطلبات خصخصة المستودعات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تحديد إجراءات التعاقد مع شركات مختصة لترحيل المستلزمات المدرسية.	4.68	.518	كبيرة جدًا
تبني معايير واضحة للتعاقد مع شركات مختصة لاستلام الرجيع وإعادة تدويره.	4.50	.629	كبيرة جدًا
تحديد إجراءات التعاقد مع شركات مختصة لحركة المستودعات.	4.48	.590	كبيرة جدًا
وضع اشتراطات محددة لتأجير المستودعات للمؤسسات الخاصة.	4.11	1.061	كبيرة جدًا
المتوسط العام	4.44	0.555	كبيرة جدًا

يتضح من الجدول أنَّ المتوسط الحسابي لعبارات هذا البُعد يتراوح من (4.11) للعبارة رقم (13) إلى (4.68) للعبارة رقم (10)، الأمر الذي يعني أنَّ أفراد العينة من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية يرون أنَّ المتطلبات الخاصة بالمستودعات بدرجة تتراوح بين الدرجة الكبيرة والكبيرة جدًا. أما أكثر المتطلبات الخاصة بالمستودعات الواقعة في الإرباعي الأعلى من هذا المحور والتي يرى أفراد مجتمع الدراسة أهميتها بدرجة كبيرة جدًا؛ فكانت: تحديد إجراءات التعاقد مع شركات مختصة لترحيل المستلزمات المدرسية (4.68).

ويمكن تفسير أهمية هذا المتطلب بدرجة كبيرة في ضوء الحاجة القائمة لترحيل المستلزمات واستمراريتها طوال العام الدراسي، وتنوع المستلزمات المرحلة، ورغبة قيادات الخدمات في الإدارة التعليمية في سن تشريعات واضحة، ووضع الإجراءات المحوكمة للتعاقد مع شركة مختصة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الإبراهيم (2018) والتي أظهرت تشجيع الاستثمار في المجال التعليمي بدرجة مرتفعة، وفتح مجال للمنافسة في تقديم الخدمات التعليمة.

أما أقل المتطلبات الخاصة بالمستودعات الواقعة في الإرباعي الأدنى من هذا المحور والتي يرى أفراد مجتمع الدراسة أهميتها بدرجة كبيرة؛ فهي: وضع اشتراطات محددة لتأجير المستودعات للمؤسسات الخاصة (4.11)، ويعزو البحث أهمية هذا المتطلب بدرجة أقل من غيره في ضوء أنَّ الشركات المختصة قد يكون لها آلية لتوصيل المستلزمات التعليمية للمدارس بصورة مباشرة، وعدم وجود لوائح وأنظمة حاليًا تسمح للإدارة التعليمية بتأجير المباني الخاصة بها للشركات المختصة، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها نتائج دراسة الإبراهيم (2018) التي أظهرت تشجيع الاستثمار في المجال التعليمي، وفتح مجال المنافسة في تقديم الخدمات التعليمة بدرجة مرتفعة.

النتائج الخاصة بالفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية حول درجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصتها تُعزى لمتغيرات: (طبيعة العمل، وسنوات الخبرة):

للكشف عن الفروق بين استجابات أفراد العينة من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية نحو درجة تحقق الخدمات المساندة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ومتطلبات خصخصتها، تم استخدام اختبار (ت)، للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث حسب متغير: سنوات الخبرة، كما تم استخدام اختبار (ف) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حسب متغير: طبيعة العمل، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث حول درجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصتها حسب متغير طبيعة العمل:

جدول (9): نتائج اختبار (ف) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حسب متغير طبيعة العمل

المحاور	الفئة	العدد	المتوسط	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	الدلالة
واقع المستودعات	مساعد المدير العام للخدمات	15	35.73	1.473	.241	غير دالة
	مدير جودة الخدمات	13	36.46			
	مدير الخدمات المشتركة	16	39.56			
متطلبات خصخصة المستودعات	مساعد المدير العام للخدمات	15	16.87	2.059	.141	غير دالة
	مدير جودة الخدمات	13	18.08			
	مدير الخدمات المشتركة	16	18.38			
إجمالي الاستبانة	مساعد المدير العام للخدمات	15	219.93	1.518	.231	غير دالة
	مدير جودة الخدمات	13	222.77			

المحاور	الفئة	العدد	المتوسط	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	الدلالة
	مدير الخدمات المشتركة	16	235.06			

يتضح من الجدول أنَّه:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية بحسب متغير طبيعة العمل على بُعد "واقع المستودعات"؛ حيث جاءت قيمة (ف) (1.473)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية بحسب متغير طبيعة العمل على بُعد "متطلبات خصخصة المستودعات"؛ حيث جاءت قيمة (ف) (2.059)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنَّها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية بحسب متغير طبيعة العمل على إجمالي الاستبانة؛ حيث جاءت قيمة (ف) (1.518)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنَّها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).

ولعلَّ عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية بحسب متغير طبيعة العمل على إجمالي الاستبانة وعلى أبعادها، يدل على اتساق أو عدم تباين استجابات أفراد مجتمع البحث، وأنَّه لا تأثير لمتغير طبيعة العمل على درجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصته.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة حشيبري (2020) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات القيادات التربوية في منطقة جازان لدور خصخصة التعليم في تلبية احتياجات مدارس التعليم العام في كل بعد من الأبعاد والأبعاد ككل تُعزى لمتغير: طبيعة العمل.

الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث حول درجة تحقق الخدمات المساندة في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصته حسب متغير سنوات الخبرة:

جدول (10): نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد البحث حسب متغير سنوات الخبرة

المحاور	الفئة	العدد	المتوسط	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الدلالة
واقع المستودعات	أقل من (15) سنة	7	39.43	.903	.372	غير دالة
	من (15) سنة فأكثر	37	36.95			
متطلبات خصخصة	أقل من (15) سنة	7	18.43	.850	.400	غير دالة

المحاور	الفئة	العدد	المتوسط	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الدلالة
المستودعات	من (15) سنة فأكثر	37	17.65			
إجمالي الاستبانة	أقل من (15) سنة	7	235.00	.969	.338	غير دالة
	من (15) سنة فأكثر	37	224.62			

يتضح من الجدول أنَّه:

- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية بحسب متغير سنوات الخبرة على بُعد "واقع المستودعات"؛ حيث جاءت قيمة (ت) (0.903)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنَّها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية بحسب متغير سنوات الخبرة على بُعْد "متطلبات خصخصة المستودعات"؛ حيث جاءت قيمة (ت) (0.850)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنَّها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).
- لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية بحسب متغير سنوات الخبرة على إجمالي الاستبانة؛ حيث جاءت قيمة (ت) (0.969)، وهي قيمة غير دالة إحصائيًا لأنَّها كانت أكثر من مستوى الدلالة (0.05).

ولعلَّ عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث من قيادات الخدمات بالإدارات التعليمية بحسب متغير سنوات الخبرة على إجمالي الاستبانة وأبعادها يدل على تجانس مجتمع البحث، واتساق أو عدم تباين استجابات أفراد عينة البحث، وأنَّه لا تأثير لمتغير سنوات الخبرة على درجة تحقق الخدمات المساندة (المستودعات) في التعليم العام السعودي ومتطلبات خصخصتها.

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة الإبراهيم (2018) التي أظهرت أنَّ هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة، ومع نتائج دراسة كمبيجو (2019) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر قائدات مدارس المرحلة الثانوية بمكة للاحتياج للمهارات الإدارية في ضوء خصخصة التعليم العام تعزى لمتغير: سنوات الخبرة لصالح من كانت خبرتهم أكثر من (10) سنوات.

توصيات البحث: توصل البحث إلى عدد من التوصيات في ضوء ما أسفر عنه من نتائج على النحو الآتي:

1. إعادة هيكلة الخدمات المساندة بما يتناسب مع خصخصتها، وتبني أسلوب المقارنة المرجعية في رسم سياسات خصخصة الخدمات المساندة، والاستفادة من بيوت الخبرة العالمية لخصخصة الخدمات المساندة.

2. تبني ضوابط محددة لمساهمة القطاع الخاص بتوافر الخدمات التعليمية المساندة، والتقويم المستمر لبرامج الخدمات المساندة من جهة معتمدة ومستقلة لها مكانتها العلمية.
3. اختيار أسلوب خصخصة يراعي طبيعة النظام التعليمي بالمملكة.
4. تأهيل أيادي وطنية مهنية في الصيانة والتشغيل، وإدارة المستودعات، والنقل والخدمات، وتجهيزهم لسوق العمل في خصخصة الخدمات المساندة.

مقترحات مستقبلية: في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يقترح الباحث إجراء دراسات مستقبلية حول:

1. درجة تحقق الخدمات المساندة في التعليم العام ومتطلبات خصخصتها في ضوء الخبرات العالمية من وجهة نظر قيادات المدارس وخبراء التربية الحكومية بالمملكة العربية السعودية.
2. أساليب خصخصة الخدمات المساندة في التعليم العام من وجهة نظر مديري المدارس.
3. دراسة مقارنة لمعايير ومؤشرات خصخصة الخدمات المساندة في التعليم العام في ضوء بعض الخبرات العالمية.

قائمة المراجع:

الإبراهيم، شيماء محمد (2018) *تصورات العاملين في الميدان التربوي حول خصخصة التعليم في بدولة الكويت*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الكويت قاعدة معلومات دار المنظومة.

أحمد، خالد عبد الرحمن ياسين؛ والدليوي، أيمن محمد عبد العزيز. (2024). *خصخصة التعليم العام بين التعاقد والإحلال*. مكتبة الملك فهد الوطنية.

الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة. (1444هـ). *الدليل التنظيمي للخدمات المساندة بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة*. مدينة جدة.

إدارة المخازن والمشتريات. (2023). *خفض التكاليف وسرعة تلبية الاحتياجات في إدارة المستودعات ومراقبة المخزون باستخدام الأوراكل*. مسترجع من: إدارة المخازن والمشتريات – خفض التكاليف وسرعة تلبية الاحتياجات في إدارة المستودعات ومراقبة المخزون باستخدام الأوراكل(euro-creative.com) .

البيلاوي، إيهاب. (2017). *الخدمات المساندة لذوي الاحتياجات الخاصة*. دار الزهراء.

البقية، محمد بن ناصر؛ والشريف، منيرة بنت محمد (2021) الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس. *مجلة فنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*. كلية الأمارات للعوم التربوية، (74)، 141–167.

بن يزة، يوسف؛ وساحلي، مبروك. (2019). الحوكمة كآلية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. *دفاتر السياسة والقانون*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قصادي مرباح ورقلة، *11* (2)، 126 -137.

الجلامدة، فوزية عبد الله. (2016). الإدارة والإشراف في التربية الخاصة في ضوء *معايير الجودة*. (ط2). دار المسرة للنشر والتوزيع.

حامد، انسام الجنة أحمد محمد؛ وأحمد، شاذلي صديق محمد. (2021). *بناء نظام إلكتروني لإدارة المشتريات والبيعات والمخازن: دراسة حالة (شركة الزمزي للمعدات الطبية)*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية علوم الحاسوب وتقانة المعلومات، جامعة النيلين..

الحربي، أمل عبد الرحمن. (2016). تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى. *مجلة القراءة والمعرفة*. *27*(106)، 205-302.

حشيبري، مواهب عبد الفتاح محمد العزي. (2020). *دور خصخصة التعليم في تلبية احتياجات مدارس التعليم العام في منطقة جازان: دراسة استشرافية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة جازان.

الخضير، آمل بنت محمد علي؛ والسياري، نسرين بنت ناصر بن أحمد (2023م) تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام تصور مقترح. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*. المركز القومي للبحوث غزة، *7* (32)، 23- 41.

دوكو، محمد؛ ومحمد، عليو ظاهر. (2022). The Effectiveness of Sukuk Ijarah in Educational Financing in Osun State, Nigeria: Lesson to other States مجلة *الجامعة القاسمية للاقتصاد الإسلامي*. الجامعة القاسمية، *2* (2)، 153-188.

الديوان العام للمحاسبة. (1443هـ). *دليل قواعد واجراءات المستودعات الحكومية*. الديوان العام للمحاسبة. الرياض.

الزهراني، علي عبد القادر. (2019). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*. *8* (11)، 158.

الزومان، هدى محمد. (2018م). الخصخصة في التعليم: دراسة حالة خصخصة قطاع المباني التعليمية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*. المؤسسة العربية للعلوم التربوية والنفسية. (5). 295-312.

السعدي، هاجر؛ المحروقية، بدرية؛ والحدابي، داوود. (٢٠٢٢). تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المدرسي وآليات التغلب عليها بسلطنة عمان. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*. ١١ (١)، ٢٠ – ٤٢.

السلمي، سعد مسعد؛ والقحطاني، يحيى سعيد. (2019). متطلبات تطبيق خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء رؤية المملكة 2030 (تصور مقترح). *مجلة القراءة والمعرفة*. (210)، 207–235.

سليمان، عبد الرحمن سيد؛ ومراد، محمد حامد إمبابي. (2016). *الإدارة والإشراف في التربية الخاصة*. دار الزهراء للنشر والتوزيع.

السويدي، جاسم محمد. (2021). الخوصصة: أهم المبادئ ومبررات التطبيق. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*. (36)، 354 –364.

السويلم، عبد الرحمن شلال. (٢٠١٧). *التدريب التربوي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء مدخل الخصخصة تصور مقترح*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الشواورة، ياسين سالم. (2019). خصخصة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. *المجلة العلمية*. كلية التربية بأسيوط، *3*(2)، 322–347.

عبد الله، عبد الرحيم. (2016). إصلاح القطاع العام وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*. *2* (24)، 2– 62.

عبيد، ماجدة السيد. (2014). *الخدمات المساندة في التربية الخاصة*. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

عكاش، عماد. (2019). الخصخصة خيار لعالج أزمة القطاع العام أم تعبير عن انهياره !*ملف الإعمار والاقتصاد*. (347). السنة السادسة والعشرون.

العنزي، منصور حمود. (2018). *خصخصة خدمات الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية استراتيجية مقترحة*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

العيدروس، أغادير سالم. (2019). الكفايات الجوهرية للموظفين في ضوء متطلبات الخصخصة دراسة تطبيقية على إدارة التعليم بمكة المكرمة. *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية 43*(4) 327–394.

الغامدي، إيمان عمر. (2021). *متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء تجارب المدارس المستقلة (تصور مقترح)*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الغامدي، إيمان عمر؛ والمفيز، خولة عبد الله. (٢٠٢٢). صعوبات تطبيق المدارس المستقلة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قائدات المدارس الحكومية بمدينة الرياض. *مجلة رسالة الخليج العربي*. مكتب التربية العربي لدول الخليج. ٤٣ (١٦٥)، ٣٠-51.

الفوزان، عبد العزيز فهد. (٢٠١٨). *وجهة نظر القيادات التربوية في خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]، كليات الشرق العربي للدراسات العليا.

الكلبانية، جوخة سالم. (2019). دور القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أصحاب العلاقة. *المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة*. (7)، 37-62.

كمبيجو، أسماء عبد الله حامد. (2019). الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية. ع (20)، ج (12)،89 -112.

اللويش، بشير بن علي. (2022). استشراف خصخصة الرعاية الاجتماعية للأيتام ذوي الظروف في ضوء رؤية المملكة 2030. *مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية*. جامعة تبوك، *2* (2)، 117-142.

المجذاب، فرمان جراد. (2023). السخاء البيئي ودوره في تعزيز متطلبات الإدارة المستدامة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين. *المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، جامعة الدول العربية.

المعاوي، عبد الله بن سعيد؛ طيبة، حسن بن عبد القادر؛ وجفري، علي بن عمر. (2021). تأثير الشراكة بين القطاع العام والخاص على مستوى جودة الخدمات –دراسة ميدانية على النقل المدرسي بمحافظة المخواة– المملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*. *5* (5)، 68 – 88.

المقبل، الجوهرة بنت عبد الرحمن. (2021). أنموذج مقترح لخصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العلمية وتطلعات رؤية المملكة (2030) من وجهة نظر قادة التعليم بجدة. *المجلة العربية للعلوم والبحوث*. رماح، *29* (3)، 131-152.

المملكة العربية السعودية. (2016). رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مسترجع من: الصفحة الرئيسة: تقدم وإنجازات المملكة العربية السعودية رؤية 2030(vision2030.gov.sa) .

المملكة العربية السعودية. (2018). الرؤية السعودية وأهداف التنمية المستدامة. مسترجع من: أهداف التنمية المستدامة وجهود المملكة العربية السعودية لتحقيقها(my.gov.sa) .

المملكة العربية السعودية. (2018). وثيقة برنامج التخصيص، 2025.

موقع وزارة التعليم. (1442هـ). *إبداع التصميم والتشييد للبيئة التعليمية الجاذبة والنشطة*. مسترجع من: وزارة التعليم المشاريع والصيانة(moe.gov.sa) .

موقع وزارة التعليم. الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص، *الأهداف*. مسترجع من:(moe.gov.sa) .

النفيعي، صالح بن جواد الله. (2019). خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني. *مجلة البحث العلمي في التربية*. جامعة عين شمس، *20*(10)251– 306.

الوابلي، عبد الله بن محمد. (2017). طبيعة التسهيلات والمرافق الخاصة بالمرافق الخاصة التي توفرها المرافق الخاصة. *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*. *5* (20)، 1–55.

وثيقة برنامج التخصيص. (2017). المركز الوطني للتخصيص في المملكة العربية السعودية.

وثيقة برنامج التخصيص. (٢٠٢٠) خطة التنفيذ: أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030.

وزارة التعليم. (2019). الدليل التنظيمي دليل الأهداف والمهام.

Adamson, F. (2016, November). *Privatization or Public Investment in Education* .12? Stanford Center for.

Carlbaum, Sara & Rönnberg, Linda. (2024) Transforming Nordic early childhood education and care in times of marketisation, privatisation and commercialization، *Education Inquiry*، VOL. 15, NO. 1, 1–10.

David, M. (2106). *Neoliberal Restructuring of Education in the Philippines: Dependency, Labor, Privatization, Critical Pedagogy, and the K to 12 System*. De La Salle University, Manila, Philippines, 16 (1), 80 - 110.

Elzoughbi, K. (2017, September 11). *Can reforming the pre-university public educational sector in Egypt through privatization influence its quality .89? AUC Knowledge Fountain.*

Nijs, Bart de. (2017). *PRIVATIZATION IN EDUCATION. LEIDEN UNIVERSITY* The Netherlands the Netherlands, 25.

Pettinger, Tejvan (2020), "*Advantages and problems of privatization*", www. economics help .org، Retrieved 23-7-2023. Edited.

Rikowski, G. (2019). *Privatisation: Education and Commodity Forms*. In Keywords in Radical Philosophy and. 355- 374.

Rizvi, F. (2016). *Privatization in education: Trends and consequences*. p12.